جامعة سمنان

جامعة تشرين

دراسات في اللّغة العربية وآدابها

١٦

ردمد: ٢٠٠٨-٩٠٢٣

فصليّة دوليّة محكّمة تصدر عن جامعتَيْ :

سمـــنان ــ إيـــران **تشرين ــ سورية**

السنة الرابعة – العدد السادس عشر– شتاء 1392 هـــ.ش / 2014م

صيغ المبالغة المركبة المنسيّة في الصرف العربي

الدكتور إحسان إسماعيلي طاهري*

الملخص

ذكرت أكثر الكتب النحوية والصرفية أوزاناً سماعية لصيغ المبالغة تصل إلى خمسة عشر وزناً، ومنعت صياغتها من الأفعال اللازمة والأفعال المزيدة في الثلاثية والرباعية. ولكنّ أهل اللغة العربية، كما يتبيّن من مطالعة النصوص والمعاجم، استخدموا أسلوباً آخر يشبه أسلوب صياغة اسم التفصيل المركب وصيغة التعجب المركبة، وذلك لسدّ حاجتهم إلى صيغة تفيد المبالغة في الأفعال غير الثلاثية المجردة والأفعال اللازمة. فقد استفادوا من تركيب إضافيّ لفظيّ مكوّن من "كثير/ شديد/ وما شابه + مصدر أو اسم مصدر للفعل المعني به" . وإنّ هذا التركيب الكثير الاستعمال في النصوص العربية القديمة والحديثة قد غفل عنه النحويون.

إنّ المقالة الحالية، بعد أن تقوم بعرض الأدلة التي تثبتُ وجود صيغة مبالغة مركبة في العربية، تقوم بتقسيم هذا المشتقّ الصرفي إلى قسمين، كما هي الحال في اسم التفصيل وصيغة التعجب: بسيط ومركب، فالبسيط يتلخص في خمسة عشروزناً معروفاً، كلها سماعية، والمركب يُصاغ، بشكل قياسيّ، من المصدر؛ أي مصدر كالمضاف إليه من تركيب إضافي لفظي يكون الجزء الأول منه وصفا روسمياً مقولباً دالاً على الكثرة نحو شديد وكثير.

إنّ شروط صياغة صيغة المبالغة واسم التفضيل وصيغة التعجب بنوعيها البسيط والمركب- متتطابقة بشكل تام.

كلمات مفتاحية: صيغة المبالغة، بسيطة، مركبة، سماعية، قياسية.

المقدمة

إنّ الكتب النحوية والصرفية، قديمها وحديثها، تكتفي، عادة، بذكر أوزان صيغ المبالغة وتعاريفها. وكافة الأوزان المذكورة في تلك الكتب هي أوزان لأفعال ومصادر ثلاثية مجرّدة متعدّية، يتراوح عددها بين خمسة وستة عشر فعلاً ومصدراً كلّها سماعيّ. كما جاء في الكتب الصرفية أنّ لكل فعل تام متصرف وصفا أصليّا يخلو من المبالغة، وهو إمّا أن يكون اسم فاعل أو صفة مشبّهة، أحياناً. ومن

* - أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة سمنان، سمنان، إيران. (taheri@profs.semnan.ac.ir)

تاريخ الوصول: ١٣٩٢/٠٨/١٨هـ.ش= ٢٠١٣/١١/٠٩م تاريخ القبول: ١٣٩٢/١٢/٢٦ هـ.ش= ٢٠١٤/٠٣/١٧م

مقارنة اسم الفاعل والصفة المشبهة بصيغة المبالغة، يخطر في الذهن هذا السؤال، وهو أنّه لماذا يكون لكافة الأفعال أوصاف تخلو من المبالغة بينما لا يكون لها كلها صيغ مبالغة، إذ يمكننا بناء صيغة مبالغة من عدد منها فقط؟

ففي الوقت الذي يحتاج فيه أهل اللغة إلى بيان المبالغة والكثرة من كل فعل تام متصرّف، نرى الكتب الصرفية تضع شروطاً متعددة لبناء صيغ المبالغة تَحدّ من بنائها و تجعلها مقصورة على بعض الأفعال دون غيرها.

هدف المقالة هو أن تقوم بعرض الأدلة التي تثبتُ، بما لا يقبل الشك، وجود صيغة مبالغة مركبة في العربية، ولذلك فإنّها تطرح عدة أسئلة، منها: ما هي أبنية صيغ المبالغة وما أقسامها؟ ما هي شروط صياغة هذه المشتقات الصرفية في اللغة العربية؟ وهل هي دقيقة؟ ما أسلوب بيان الكثرة والمبالغة من الأفعال غير الثلاثية والأفعال اللازمة والأفعال المجهولة؟ ماذا نفعل لبيان المبالغة في الأفعال الثلاثية التي لا تخضع الكثرة والمبالغة فيها لأيّ وزن من أوزان المبالغة المعروفة؟ إذا كان لكلّ فعل وصف؛ على شكل اسم فاعل أو، أحياناً، على شكل صفة مشبهة، فلماذا، إذن، لا تتمتّع كلّها بصيغة مبالغة؟ أما الفرضية التي تصلح للإجابة على كلّ تلك الأسئلة فهي وجود صيغة مبالغة مركبة في العربية.

أما ضرورة البحث وأهميته فليست بحاجة إلى التنويه بها، حيث يعلم الكثير من المختصين بمدى حاجة المكتبة العربية إلى مثل هذه الأبحاث تؤدي إلى سدّ ثغرة كبيرة في الدراسات النحوية والصرفية وتجيب على عدة أسئلة مهمة في هذا المجال.

لقد حاولنا في هذه المقالة استخراج نماذج عديدة من مختلف النصوص العربية؛ قديمها وحديثها، ومن المعاجم، لنُخضعها، بعد ذلك ، إلى الاستقراء والتحليل متبّعين في ذلك المنهج الوصفي. فبعد ذكر أبنية جديدة من صيغ المبالغة؛ ليس عن طريق الاشتقاق، بل عن طريق التركيب، ذكرنا أدلة وجود نماذج كثيرة لمثل تلك الصيغ المركبة. ثم قمنا بتقسيم صيغ المبالغة المركبة، من حيث اللزوم والتعدي، إلى قسمين: متعدية ولازمة، ثم أشرنا إلى الصيغ المشابهة الموهمة بالمبالغة، لتقوم بمقارنة صيغة المبالغة المركبة باسم التفضيل وأفعل التعجب بعد ذلك.

صيغة المبالغة عند النحاة القدامى والجدد

أشار النحاة القدماء، صراحةً أو ضمناً، إلى أنّ صيغ المبالغة لا تُصاغ إلاّ من اسم فاعل ثلاثيّ مجرّد، أمّا صياغتها من غير الثلاثي فلا تتمّ إلاّ على نطاق محدود جداً وفي أمثلة معدودة.

فقد عدّ سيبويه (ت١٧٧هـ) الأوزان الخمسة المعروفة لصيغ المبالغة مبالغة في وزن فاعل[1]. ويعتقد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، عن طريق الأمثلة التي أتى بها، أنّ الأوزان الخمسة المعهودة لصيغ المبالغة ما هي إلاّ مبالغة في وصف ثلاثيّ مجرد متعدٍّ[2]. كما ذكر ابن الناظم، وهو ابن ابن مالك، (ت٦٨٦هـ) أننا، في أحايين كثيرة، نعمد إلى المبالغة وبيان الكثرة في اسم الفاعل فنقوم بصياغته على وزن فعّال، أو فعول، أو مِفعال [وأحياناً على وزن فعيل أو فَعِل][3]. ومن بعده، أشار أغلب شرّاح الألفية إلى نصّ الألفية "**في كثرة عن فاعل بديلُ**" القائل بصياغة أبنية المبالغة من اسم الفاعل الثلاثي. وقد كانت صراحة ابن أمّ القاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) أكثر، حيث ذكر أنّ ابن مالك إنْ قال "عن فاعل" فمعناه أنّ أوزان المبالغة تلك تختصّ بالثلاثي المجرّد، حيث إنّ اسم الفاعل لا يأتي من غير الثلاثي على وزن فاعل، رغم وجود بعض الأمثلة النادرة من صيغ المبالغة من غير الثلاثي المجرّد، الثلاثي المزيد من باب إفعال[4]. كما يرى ابن هشام (ت٧٦١هـ) أننا لغرض بيان الكثرة والمبالغة فأننا نقوم بتبديل وزن فاعل إلى [واحد من] الأوزان التالية: فعّال، أو فعول، أو مِفعال، أو فعيل، أو فَعِل[5]. ونصّ السيوطي (ت٩١١ أو ٩١٢هـ) على أنّ صيغ المبالغة تتم صياغتها من الثلاثي المجرّد غالبا وندر بناؤها من أفعل [واحد من أوزان غير الثلاثي المجرّد][6]. وكتب الخضري (ت١٢٨٧هـ) حاشية على شرح ابن عقيل قال فيها إنّه يتم بناء صيغ المبالغة من الثلاثي المجرّد، وذلك استناداً إلى عبارة «عن فاعل» المأخوذة من ألفية ابن مالك، أما صياغتها من غير الثلاثي فنادر وشاذ كذلك [وفي أمثلة نادرة معدودة][7].

ولم يذكر موفق الدين ابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرحه على المفصّل للزمخشري (٥٣٨هـ) في مبحث اسم الفاعل سوى خمسة أوزان لصيغ المبالغة، أي فعول، وفعّال، ومِفعال، وفَعِل، وفعيل، وعملها في معمولها الذي يشبه عمل اسم الفاعل، ويورد شواهد من الأبيات الشعرية فيها صيغ مبالغة قد عملت

[1]- **الكتاب**، ج١، ص١١٦.

[2]- **المقتضب**، ج٢، ص ١١٣.

[3]- **شرح ألفية ابن الناظم**، ص١٦٤.

[4]- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٦.

[5]- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص١٩٧.

[6]- **همع الهوامع**، ج٣، ص٢٨٩.

[7]- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٥٤٣.

في مفعولها[1]. وقد اكتفى الصبّان (١٢٠٦هـ) في حاشيته على شرح الأشموني (٩٠٠هـ) (على ألفية ابن مالك) بذكر تلك الأوزان الخمسة وعملها مع أمثلة من الجمل والأشعار[2].

ومن المعاصرين، يذكر عباس حسن (١٩٧٨م) الأوزان الخمسة القياسية إضافة إلى وزنين سماعيين، هما (فِعّيل ومِفعل)، كلّها مشتقّة من اسم الفاعل، ويبيّن عدداً من أهمّ أحكام صيغ المبالغة[3].

الغلاييني (١٩٤٤م) يعتبر أبنية المبالغة عشرة[4]، بينما اعتبرها حلواني (١٩٨٦م) أحد عشروزناً[5]. أمّا راجي الأسمر فيعتبرها ستة وعشرين وزناً[6]، فبينما يعتبرها فؤاد ترزي تسعة عشروزناً[7].

ولكنّ أكثر البحوث المعاصرة تفصيلاً وأحدث ما كُتب حول صيغ المبالغة، البحث الوافي الذي قام به الدكتور أحمد إبراهيم الهندي، أستاذ كلية الآداب التابعة لجامعة عين شمس المصرية تحت عنوان "في صيغ المبالغة وبعض صورها في العربية". وقد سجّل البحث خمسة وثلاثين وزناً كثير الاستعمال واثني عشر وزناً قليل الاستعمال من أوزان صيغ المبالغة، غير الأوزان الأصلية المعروفة، غفل عنها علماء الصرف ولم يشيروا لها[8]. وكتب إبراهيم إبراهيم بركات أنّ صيغ المبالغة هي صيغ محوّلة من اسم الفاعل المُصاغ من الثلاثي ولهذا لم يصوغوا من غير الثلاثي المجرّد[9].

وخلاصة القول أنّ كافة الباحثين في الصرف والنحو، القدماء والمعاصرين، يُجمعون على النظرة الاشتقاقية لبناء صيغ المبالغة ولا يذكرون إلاّ أوزاناً خاصة بالاشتقاق من الثلاثي، وإذا كان هناك بعض الأوزان النادرة من الأفعال والمصادر غير الثلاثية فإنّ بناء ماضيها رباعي ولكنّ أوزان المبالغة الخاصة بها هي الأوزان الخاصة ببناء صيغ المبالغة من ماضي الثلاثي. وعليه يمكننا القول إنّ أغلب الباحثين في مجال

---

[1]- موفق الدين ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١٠٩-٢٠٥.

[2]- محمد بن علي الصبّان، **حاشية الصبّان**، ج٢، ص٩٠٩-٩١١.

[3]- عباس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٢٥٧-٢٧٠.

[4]- مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ج١، ص١٩٨.

[5]- محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٦٣.

[6]- راجي الأسمر، **المعجم المفصل في علم الصرف**، ص٢٩٤.

[7]- فؤاد ترزي، **الاشتقاق**، ص ١٩٠.

[8]- **مجلة علوم اللغة**، العدد ٢٠٠٤،٢٧م، ص٩-١٥١.

[9]- **النحو العربي**، ج٣، ص٤٩٤.

الصرف قد أشاروا، صراحة أو تلويحاً، إلى شرط كون الفعل المقصود به صياغة أبنية المبالغة منه ثلاثياً[١].

صيغة المبالغة المركبة

إذا أراد أهل اللغة العربية بيان الكثرة والمبالغة في المصادر والأفعال غير الثلاثية التي تزيد على ثلاثة أحرف فما هو أسلوبهم وكيف يتصرفون؟ وبعبارة أخرى، هل معنى كون اللغة العربية لغة اشتقاقية أنها لا تستخدم أسلوباً آخر لصياغة الكلمات؟ هل أهمل العرب بيان الكثرة والمبالغة في غير الثلاثي، أم أنهم استفادوا من أساليب غير اشتقاقية؟ إنّ جواب مثل هذه الأسئلة هو أنّ أهل العربية قد استفادوا في مثل هذه الحالات من أسلوب **التركيب**. معنى ذلك أنّه بما أنّه لا يتم استعمال وزن أو صيغة صرفية مشتقة لبيان الكثرة والمبالغة في غير الثلاثي، عليه فإنّه بدل الاستفادة من صيغة صرفية مشتقة، يمكننا استعمال تركيب إضافي لحلّ هذه العقدة. وهذا التركيب هو تركيب إضافي لفظي (إضافة وصف دال على الكثرة إلى مصدر الفعل المعيّ به). وبعبارة أخرى، بدل الاستفادة من وزن يبيّن الكثرة والمبالغة، يمكننا استعمال كلمة مشتقة تدلّ على الكثرة إلى جانب مصدر الفعل المعيّ به. ولتوضيح هذه المسألة نأتي ببعض الأمثلة أدناه.

إنّ الوصف العادي الخالي من المبالغة (اسم الفاعل أو اسم المفعول أحياناً) من غير الثلاثي للأفعال: (استعمل، تقلّبَ، اطّلعَ، احتالَ، اهتمَّ بـــ) هو على التوالي: (مُستعمَل، متقلّب، مُطّلِع، مُحتال، مُهتمّ بـــ)، لكننا لا نعثر على أيّ وزن خاص لوصف مبالغة من تلك الأفعال في الصرف العربي، ولو أننا عمدنا إلى الأسلوب التركيبي لوجدنا الحلّ. فتكون صيغ المبالغة للأفعال المذكورة هي على التوالي: (كثير الاستعمال[٢]، كثير التقلّب، كثير الاطلاع، كثير الاحتيال، كثير الاهتمام بـــ).

أي أننا استفدنا من تركيب إضافي لفظي يكون فيه المضاف هو كلمة (كثير) أو أيّ وصف آخر دال على المبالغة والشدة، من قبيل: (شديد، أو وافر، أو مفرط، أو غزير، أو واسع، ...إلخ)، حيث يكون صفة أو حالاً (حسب موقعه في الجملة) محلاّة بـــ (أل) أو خالية منها، والمضاف إليه مصدر أو، أحياناً، اسم مصدر للفعل الذي نريد صوغ المبالغة منه، حيث يكون المصدر أو اسم المصدر ذاك محلّىً

---

[١]- عباس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٢٦٠، وأيمن عبد الغني، **الصرف الكافي**، ص١٣٦، وراجي الأسمر، **المعجم المفصل في علم الصرف**، ص٢٩٤.

[٢]- صحيح أنّ (استعمل استعمالاً) مكوّن من فعل ومصدر متعدٍّ، لكنّه، وبسبب كون وصفه العادي هو (مُستَعْمَل) وهو بصيغة اسم المفعول فإننا نعتبر (كثير الاستعمال) وصفاً لازماً وليس وصفاً متعدياً.

بـــ (أل)، على الأغلب، نحو (شديد العناية بانتخاب الألفاظ)، أو خالياً منها في بعض الحالات بسبب كونه مضافاً إلى مضاف إليه، نحو (شديد عذوبة الصوت)[1].

تأسيساً على ما مرّ، نستطيع أن ندّعي أنّه لبيان المبالغة والكثرة لوصف عاديّ، من مثل اسم التفصيل وأسلوب التعجب، هناك أسلوبان في الصرف العربي، أحدهما بسيط تمثّله الأوزان التي نراها في كافة الكتب الصرفية- النحوية، والآخر مركّب موجود في النحو بشكل عمليّ ولكنّه منسيّ مغفول عنه لم يشر أحد من النحاة إليه لحد الآن، ولعلّ الأدلة التالية تكون مؤيدة لادّعائنا وجود «صيغة مبالغة مركبة».

أدلّة على وجود صيغة مبالغة مركبة:

١. استفادت معاجم اللغة القديمة والحديثة، وكذلك مترجمو النصوص العربية والفارسية، من هذا الأسلوب التركيبي، فقط من أجل إيجاد المرادف والمعادل لصيغ المبالغة من المصادر والأفعال غير الثلاثية والأفعال والمصادر اللازمة. والأمثلة التالية تم استخراجها من معاجم اللغة العربية كالمعجم الوسيط والمنجد، ومعاجم اللغة الفارسية كالمعجم الفارسي الكبير ومعجم فرزان: "سِكِّيت: كثير السكوت، فهّامة: كثير الفهم، صَموت (على وزن فعول): كثير الصّمت، مِكثار: كثير الكلام"، "پرپيچ و تاب: كثير الالتواء، پرمدّعا: كثير الادعاء، پرآزار: كثير الإيذاء ، پرچربي: كثير الدسامة، پرآوازه: كثير الاشتهار، پرعشوه: كثير الغنج، پرمصرف: كثير الاستهلاك".

٢. استفادت النصوص العربية القديمة والحديثة من الصيغة المركبه بكثرة عندما تعذّرت الاستفادة من الصيغة البسيطة (الأوزان والاشتقاق)، أو عندما عمد الكاتب إلى الاستفادة من الصيغة المركبة مكان البسيطة مع أن البسيطة منها موجودة أيضا في اللغة. وإليك عدداً من الأمثلة:

- واعلموا أنّ اللهَ **شديدُ العقاب**[2].
- وأنّ الله **شديدُ العذاب**[3].
- كان بشار **كثير المدح** لواصل بن عطاء قبل أن يدين بشّار بالرجعة[4].
- لستُ بفأفاءٍ ولا تمتام، ولا **كثير الهُجرْ** في الكلام[1].

[1]- طه حسين، **الأيام**، ص٤٨٩.

[2]- البقرة: ١٩٦. و«العقاب» مصدر ثان من «عاقبه معاقبة» بمعنى جزاه سوءً بما عمل.

[3]- البقرة: ١٦٥. و«العذاب» اسم مصدر من «عذّبه تعذيباً» بمعنى عاقبه ونكّل به.

[4]- أبو عمر والجاحظ، **البيان والتبيين**، ج١، ص٢٤.

- وكان ماجناً خليعاً و**كثير العَبث** متمرداً[٢].
- وليس في هذيل إلاّ شاعر أو رامٍ أو **شديد العدو**[٣].
- يدلّ على أنّ شعر أبي تمام **شديد الاختلاف** وشعره **شديد الاستواء**[٤].
- أخذاً من قوله (ص): "كلكم حارث وكلكم همّام " والحارث الكاسب والهمّام **كثير الاهتمام**[٥].
- أنّه [سهل بن هارون] كان شعوبيّ المذهب، **شديد العصبية** على العرب[٦].
- كان ابن المقفّع **شديد الذكاء**[٧].
- وشعره [أبي العلاء] **كثير التكلف** والغريب[٨].
- فقد كان [ابن عبد ربّه] **كثير الشكوى** من الزمان[٩].
- لابن زيدون نثر **كثير الازدواج والإطناب، شديد الشبه** بطريقة الجاحظ[١٠].
- ولكنّ الفرح **كثير الشيوع** كما أنّ الحزن **كثير الشيوع**[١١].
- وكان [ابن الروميّ] **شديد الدهاء** والغدر[١٢].
- وكان البحتري **شديد الإعجاب** بشعره، **شديد الاحتفال به**[١٣].

---

[١]- أبو الزحف بن عطاء، نقلاً عن **البيان والتبيين**، ج١، ص٣٨.

[٢]- **المصدر نفسه**، ج١، ص٩٣. يكون الوصف العادي (بدون مبالغة) من «عبث يعبث عبثاً» عابثاً وعبيثاً (المنجد والمعجم الوسيط).

[٣]- **المصدر نفسه**، ج١، ص١٧٤.

[٤]- الآمدي، **الموازنة بين أبي تمام البحتري**، ص ١٥.

[٥]- **وفيات الأعيان**، ج١، ص ٤٢٠ نقلاً عن شوقي ضيف، **الفن ومذاهبه في النثر العربي**، ص٢٩٩.

[٦]- **المصدر نفسه**، ص ١٤٥.

[٧]- عمر فروخ، **تاريخ الأدب العربي**، ج ٢، ص ٥٢.

[٨]- فؤاد البستاني، **المجاني الحديثة**، ج٣، ص٢٩٩.

[٩]- إحسان عباس، **تاريخ الأدب الأندلسي**، ص١٦٨.

[١٠]- أحمد حسن الزيات، **تاريخ الأدب العربي**، ص٣٧٤.

[١١]- طه حسين، **الأيام**، ج٢، ص٢٥٦.

[١٢]- حنا الفاخوري، **الجامع في تاريخ الأدب العربي– الأدب القديم**، ص٧٩٠.

[١٣]- **المصدر نفسه**، ص٧٤٤.

- كان ابن حمديس **كثير الانقباض شديد التشاؤم**[١].
- وهي [زنة فعول] **كثيرة الاستخدام** أيضاً[٢].

ولا يخفى أنّ شواهد صيغ المبالغة المركبة هي أكثر من أن يحصرها بحث، لكنّنا اكتفينا بما أوردناه من الأمثلة.

٣. إنّ المتحدثين بالعربية كانوا ولا يزالون يستخدمون هذا الأسلوب، أي التركيب أو الصيغة المركبة، بدل الصيغة البسيطة في الحالات المشابهة كمبحث اسم التفضيل وفي فعلَيْ أسلوب التعجّب غير المتصرفين، أي "ما أفعلَ وأفعِلْ بـــ"، فطبقاً للقواعد النحوية المتفق عليها إذا أردنا صياغة اسم تفضيل أو فعل تعجّب من فعل أكثر من ثلاثة حروف فإننا نلجأ لأسلوب التركيب. فالفعل (استعمل)، على سبيل المثال، تكون صيغته التفضيلية هي (أكثر استعمالاً)، وصيغته التعجبية (ما أشدَّ استعمالَ...). وقد رأينا سابقاً أن الوصف العادي للفعل المذكور هو (مُستَعْمَل)، ولبيان المبالغة والكثرة، نقول: (كثير الاستعمال، شائع الاستعمال، ... إلخ)، أي أنّ الأسلوب هو أسلوب تركيبي يكون فيه جذر أو مادة الجزء الأول مشتركاً بين الصيغ الثلاث: التفضيل والتعجب والمبالغة (كثر، شدّ، وفر، غزر، شاع، ...)، ويكون الجزء الثاني منه مصدراً أو اسم مصدر من الفعل الذي نريد تفضيله أو التعجب منه أو مبالغته، والفرق بين الصيغ الثلاث هو أنّ صيغة المبالغة المركبة تستفيد من تركيب إضافيّ لفظيّ (وصف مشتقّ كالمضاف+ معموله المضاف إليه المجرور)، ولكن اسم التفضيل المركب يتكون من تركيب اسمي- تمييزي، أي (اسم مجمل ومبهم+ تمييز منصوب)[٣] والصيغة التعجبية المركبة تتكون من فعل تعجّبي (ما أكثر، ما أشدّ،...) + مصدر أو اسم مصدر للفعل المعيّن في موضع الفاعل في المعنى. والفرق الآخر أنّ النحاة، قديماً وحديثاً، قد اعتنوا بالصيغ المركبة للتفضيل والتعجب ولكنهم أهملوا الصيغة المركبة لصيغة المبالغة رغم وجودها في اللغة.

٤. إنّ أهل اللغة العربية بحاجة إلى صيغة بدلية للصيغة البسيطة للمبالغة من أجل بيان المبالغة والكثرة في غير الثلاثي، وبما أنّ الوزن والاشتقاق لا يمكن أن يكون مفيداً هنا، لذا لجأ أهل اللغة، دون وعي، إلى الصيغة المركبة لبيان الكثرة والمبالغة من غير الثلاثي ومن اللازم.

---

[١]- أحمد حسن الزيات، **تاريخ الأدب العربي**، ص٣٨١.

[٢]- محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٥٥.

[٣]- محمد إبراهيم عباده، **الجملة العربية**، ص٨٢.

٥. تصريح النحاة بأنّ كون صيغ المبالغة **سماعية** في الثلاثي يبيّن أنّ جميع الأفعال الثلاثية المجردة لا تُشتق منها صيغة مبالغة لأنهم اشترطوا **تعدّيها** فكيف بالأفعال والمصادر التي تزيد على ثلاثة أحرف؟ فالمصادر التالية، على سبيل المثال: (لُصوق، دهاء، قوة، حمرة، حسّاسية، عصبية) **لازمة** تقبل المقارنة ولكن لا توجد لها صيغة مبالغة اشتقاقية في كتب اللغة وفي التراث النحوي، وهي أكثر من أن تُحصى. وعليه فإنّ أهل اللغة، في حالة حاجتهم إلى بيان الكثرة والمبالغة لأفعال ليست لها صيغ مبالغة أصلية (بسيطة) يجب أن يستطيعوا الاستعاضة عن ذلك بصيغة ميسّرة لا تعدو أن تكون الصيغة المركبة للمبالغة.

٦. يمكن أن تحوي صيغة المبالغة المركبة، كما هي صيغة المبالغة البسيطة، وصفاً دون مبالغة أيضاً. وبذلك تكون صيغة المبالغة المركبة من ناحية التحول من اسم الفاعل لا تختلف عن صيغة المبالغة البسيطة، بل تساويها في الوجود والحضور في اللغة، لأن الباحثين في مجال الصرف والنحو يعتبرون صيغ المبالغة البسيطة المحولة عن اسم فاعلها قد تبدّلت إلى صيغة مبالغة ملحقة باسم الفاعل[١]. وفي اعتقادنا أنّه يمكن العثور على تحوّل صيغة المبالغة المركبة عن وصفها العادي الخالي من المبالغة هنا أيضاً، أي فكما أنّ أبنية المبالغة البسيطة، مشهورة كانت أو مغمورة، محوّلة عن اسم فاعلها، وتتبعه وتكون فرعية بالنسبة له، تكون صيغ المبالغة المركبة كذلك، تنطبق عليها الحالات السالفة، ويمكن أن نفرض لها مثل ذلك الوصف البسيط الخالي من المبالغة، لكنّ ذلك الوصف يعتمد على لزوم الفعل وتعدّيه، فمرة يكون اسم فاعل، وأخرى صفة مشبهة وثالثة اسم مفعول (يشبه الصفة المشبهة في رفع معموله). والأمثلة التالية تؤيّد هذا المدّعى:

-كثير الانقباض، محوّل عن وصفه العادي الخالي من المبالغة (منقبِض).
-كثير الخشوع، محوّل عن وصفه العادي الخالي من المبالغة (خاشع).
-كثير الورع، محوّل عن وصفه العادي الخالي من المبالغة (وَرِع).
-شديد العصبية، محوّل عن وصفه العادي الخالي من المبالغة (متعصِّب).
-كثير الاستعمال، محول عن وصفه العادي الخالي من المبالغة(مُستَعْمَل)،وهوبصيغة اسم مفعول.
-كثير الاستخدام، محوّل عن وصفه العادي الخالي من المبالغة(مُستخدَم)،وهوبصيغة اسم مفعول.
-شديد الحساسية، محوّل عن وصفه العادي الخالي من المبالغة (حسّاس)[٢].

[١]- عباس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٢٥٧.

[٢] - وردت كلمة «حسّاس» في اللغة العربية بمعان مختلفة بعضها موصوف وبعضها صفة، ومن معانيها كوصف: «رقيق

أركان صيغة المبالغة المركبة

من الأفضل أن يتم تبيين أبعاد وجوانب صيغة المبالغة المركبة وصولاً إلى فهم دقيق لها. فكما نعرف، هناك نوعان من المركب الإضافي: المركب الإضافي اللفظي والمركب الإضافي المعنوي. وأغلب المركبات الإضافية في العربية هي من النوع الثاني، وقليل منها مركبات إضافية لفظية، لأنّ بناء المركّب الإضافي اللفظي خاص ومقيّد ومحدود، ويكون تركيبه كما يلي:

١. صفة مشبهة أو اسم مفعول + مرفوع أحدِهما

٢. اسم فاعل + مفعوله

بينما لا يكون المضاف إليه في التركيب الإضافي المعنوي معمولاً للمضاف، بل إنّ المضاف والمضاف إليه، من الممكن أن يكونا كلمتين مختلفتين ولذلك يمكنه أن يشمل نطاقاً أوسع من المركب الإضافي اللفظي. والفرق الأصلي بين التركيبين أنّه يكون بين المضاف والمضاف إليه واحد من حروف الجرّ الثلاثة (من، في، اللام) في الإضافة المعنوية، بينما تخلو الإضافة اللفظية من حرف جرّ مقدّر.

بعد هذه المقدمة التوضيحية، يمكننا القول إنّ صيغة المبالغة المركبة لا تشمل كافة أنواع المركب الإضافي اللفظي، بل تخصّ نوعاً خاصاً منه يكون فيه المضاف وصفاً مشتقاً يحمل معنى المبالغة والكثرة، نحو: كثير، شديد، غزير، وافر، بالغ، مفرط، ...إلخ، والمضاف إليه مصدر أو اسم مصدر، أحياناً؛ مرفوع، فاعل أو نائب فاعل للمضاف إليه. ويمكن للمركبات الإضافية (منها صيغة المبالغة المركبة) أن تقبل دخول الألف واللام عليها أو لا تقبل، وذلك حسب موقعها في الجملة (صفة، أو خبراً، أو حالاً). أما المضاف إليه، أي المصدر أو اسم المصدر، فهو مقرون، دائماً، بالألف واللام، نحو: كثير التعلّق بـــ، غزير العلم، إلاّ أن يكون ذلك المضاف إليه مضافاً لكلمة أخرى، نحو: "وكان شديد عذوبة الصوت"[١]، أو نحو: "وواضحٌ أنّه [عبدالله بن أيوب التيميّ] كان شديد أسر الشعر"[٢].

ويمكن أن يكون المضاف إليه، أي المصدر أو اسم المصدر، الذي هو الجزء الأصلي للتركيب أو نواته، يمكن أن يكون متعدياً، بنفسه أو بغيره، أو لازماً:

الحسّ، مُرهَف الحسّ، سريع التأثّر بالعوارض الخارجية، سريع الانفعال». فيُلاحظ أنها وردت على أشهر أوزان المبالغة (فعّال)، لكنّها لا يشير أكثر معانيها الوصفية إلا إلى معان وصفية عادية غير دالّة على المبالغة. فلذلك نعتبر «**شديد الحسّاسية**» وصفاً دالاً على المبالغة لها.

[١]- طه حسين، **الأيام**، ج٢،ص٤٨٩.

[٢]- شوقي ضيف، **العصر العباسي الأول**، ص ٣٥١.

أنواع صيغ المبالغة المركبة من ناحية التعدي واللزوم

بما أنّ صيغة المبالغة البسيطة تعتبر مشتقاً وصفياً تتبع فعله ومصدره من ناحية اللزوم والتعدي ونوع التعدية ففي صيغة المبالغة المركبة تظهر هذه التبعية من هذه الناحية في الجزء الثاني منها أي في المصدر أو اسم المصدر؛ فتنقسم إلى الأقسام التالية:

١. صيغ المبالغة المركبة من مصدر **متعد:**

أ. متعدٍ **بنفسه:** كثير الشرب للخمر، كثير الحفظ للأشعار، كثير الرواية للأخبار، كثير المدح لواصل بن عطاء.

ب. متعد **بغيره:** شديد الحاجة إلى...، شديد الشبه بـــ...، شديد الخوف من...، كثير الشكوى من الزمان.

٢. صيغ المبالغة المركبة من مصدر **لازم** (أو مجهول): كثير الشيوع، شديد البخل، وافر النمو، شديد الحساسية، بالغ الأهمية، كثير الاستعمال.

ويمكن، بعض الأحيان أيضاً، أن يتمّ تأكيد ومبالغة صيغة المبالغة المركبة بمنصوب يعادله في الفارسية «قيد» لتكون أكثر مبالغة، نحو: "ويذوب في مائه الشديد الحرارة جداً"[1].

علماً أنّنا يجب أن نتذكر أنّ الفرق بين نوعي صيغة المبالغة المركبة المتعديين هو أنّ **صيغة المبالغة المركبة المتعدية بحرف الجرّ** مشتقة من فعل له حرف جرّ خاص (واحد من حروف الجر السبعة («لـــ، بـــ، في، مِن، عن، إلى، على»)، وهو حرف جرّ يتواجد بشكل دائم وثابت في كافة الصيغ المشتقة من المتعدّي بحرف الجر، بضمنها صيغ المبالغة. لكنّ **صيغة المبالغة المركبة المتعدية بنفسها** مشتقة من فعل ليس له حرف جرّ خاص، حيث لا يستعين المصدر، للاتصال بمعموله في مثل هذه التراكيب، أي صيغة المبالغة المركبة، إلاّ باللام فقط. فنلاحظ أنّ صيغة المبالغة المركّبة المتعدّية تعمل عمل فعلها في المفعول به كما يعمل البسيط المتعدّي منها فيه، إلاّ أنها لاتعمل إلا بواسطة حرف الجرّ، وحرف الجر هذا إما حرف جر خاص من حروف الجرّ السبعة المعهودة يلزم فعلها ومصدرها ومشتقات هذا الفعل إذا كانت مشتقة من فعل متعدّ بحرف الجر، وإما حرف الجرّ اللازم إذا كان المصدر والفعل المشتق منهما صيغة المبالغة المركبة متعديا بنفسه.

إنّ الذي يبدو للعيان في أكثر من مئة مثال تم استخراجها، أنّ المصدر الذي جاء في هذا التركيب الإضافي اللفظي الخاصّ في موضع المضاف إليه المجرور واسع الانتشار ويكاد يشمل جميع أنواع

---

[1]- طه حسين، **الأيام**، ج٢، ص ٢٩٠- ٢٩١.

المصادر؛ – الأصلية، مجردة كانت أو مزيدة،– واسم المصدر، والمصدر الصناعي، نحو: كثير المحبّة، كثير المشقّة، كثير العطاء، كثير الموفقية، كثير المسؤولية، ...إلخ.

كان المصدر في الأمثلة أعلاه أصلياً، ونورد، أدناه، بعض الأمثلة لصيغ مبالغة مركبة يكون فيها المصدر صناعياً:

- لأنّه كان **شديد العصبية** للعلويين يريد الإمامة فيهم[١].
- كان المتنبيّ بعيد الطموح **شديد العصبية**[٢].
- وكان [ابن شُهيد] طفلاً **شديد الحسّاسية**[٣].

وهكذا نرى، من كثرة الأمثلة والشواهد، أنّ النوع المركّب من صيغة المبالغة أوسع انتشاراً وأكثر استعمالاً من نوعها البسيط، وذلك لأن استعماله قد عمّ جميع أنواع المصادر؛ اللازمة والمتعدية، الثلاثية وغير الثلاثية، الأصلية والفرعية[٤]. وكذلك المصادر المستعملة دون حرف جرّ خاص، والمصادر المستعملة مع حرف جر خاص؛ نحو: (كثير الشكوى من الزمان، شديد الشعور بالحياة، كثير العلم بالشعر، كثير الإعجاب بشعر حافظ، شديد الشغف بمثل هذه التسمية، شديد الإعجاب بشعره).

تمييز صيغ المبالغة المركبة من الصيغ المشابهة الموهمة بالمبالغة

إنه من اللازم هنا أن نقوم بتمييز صيغ المبالغة المركبة من التراكيب المشابهة لها، إذ هناك تراكيب أو صيغ مركبة يكون الجزء الأول فيها، أي المضاف، كلمة تدلّ على الكثرة، أي (كثير) أو (شديد) أو ماشابه ذلك، لكن المضاف إليه ليس مصدراً، بل هو اسم غير مصدر مفرد أو مجموع. الأمثلة التالية ليست صيغ مبالغة مركبة، رغم أنها تدلّ على كثرة المضاف إليه فيها:

رجل شديد العين (لا يغلبه النوم)/ كثير الرماد/ حادُّ المزاج/ حادّ الطبع/ شديد الرائحة (قويّ الرائحة)/ شديد اللهجة/ شديد الكاهل/ قويّ الشكيمة/ كثير الصخور/ كثير الأرجل (طائفة من الحيوانات المفصلية)/ كثير المياه/ غابة كثيرة الطرائد/ كثير الرغبات/ ... إلخ.

---

[١]- فؤاد أفرام البستاني، **المجاني الحديثة**، ج٣، ص٦٥.

[٢]- عمر فروخ، **تاريخ الأدب العربي**، ج٢، ص ٤٦٤.

[٣]- إحسان عباس، **تاريخ الأدب الأندلسي– عصر سيادة قرطبة**، ص٢٤٥.

[٤]- نقصد بالمصدر الأصلي مصدر الثلاثي والرباعي، مجرّديْن أو مزيدين. ونقصد بالمصدر الفرعي هنا مالم يكن أصلياً، أي المصدر الصناعي، واسم المصدر والمصدر الميمي، طبعاً ويعتبر مصدر المرة والمصدر النوعي فرعيين أيضاً ولكنهما لا يستعملان في هذا المجال.

وفي الشواهد التالية تراكيب موهمة بالمبالغة، لكنها ليست صيغ مبالغة مركبة:

- أما أبو دلف فيقول فيه صاحب اليتيمة: "شاعر كثير المُلحَ والطُّرَف"[١].
- وهو في ذلك كثير الفوائد[٢].
- وقد كان [الفتح بن خاقان] من علماء دهره كما كان كثير الأسفار[٣].

من كلّ ما مرّ، نخلص إلى القول إنّ كلمة (كثير) أو (شديد أو ما بمعناهما)، إذا أضيفت إلى مصدر أو اسم مصدر أو مصدر صناعي أو مصدر ميمي، فهي تُوجد صيغة مبالغة مركبة. أما إذا كان المضاف إليه اسماً غير مصدر، جمعاً أو مفرداً، فالحاصل هو تركيب إضافيّ في اللفظ وصفيّ في المعنى دالّ على الكثرة والزيادة، وليس صيغة مبالغة مركبة.

ومن مقارنة الأمثلة التي مرّت مع أمثلة صيغة المبالغة المركبة، يتبيّن لنا أنّ الصيغتين تتشابهان في كون المضاف فيهما لفظاً دالاً على الكثرة مفسَّراً بكلمة (ذو) + صفة دالّة على الكثرة (كثير الشيوع = ذو شيوع كثير/ كثير المياه = ذو مياه كثيرة). ولكنهما تختلفان في مسألة مهمة، هي أنّ صيغة المبالغة المركبة تدلّ على كثرة **مصدر** ما، أي حدث أو عمل ما، بينما تدلّ الصيغ المشابهة، التي لم تُسمَّ في النحو العربي لحدّ الآن ولعلنا نستطيع تسميتها (صفة الكثرة المركبة)، تدّل على كثرة **اسم ذات** فقط. علماً أنّه يمكن افتراض وصف عادي لازم أو متعدٍّ لصيغة المبالغة المركبة: (كثير الاستعمال = مُستَعمَل بكثرة/ شديد العصبية = متعصّب بشدّة/ كثير الرواية = راوٍ بكثرة/ كثير الورع = وَرِع جداً/ شديد التشاؤم = متشائم جداً)، بينما لا يمكن فرض مثل ذلك بالنسبة لصفة الكثرة المركبة إلاّ إذا استفدنا من (ذو/ ذات أو فروعهما)، في موضع المضاف، نحو: (كثير الأرجل = ذو أرجل كثيرة/ شديدة الرائحة = ذات رائحة شديدة). فبذلك يمكن القول إنّ المبالغة الوصفية في الصرف العربي يكون على نوعين: هما مبالغة المصدر– وهي تحصل منها صيغة المبالغة المركبة — ومبالغة اسم ذات غير مصدري.

مقارنة صيغة المبالغة باسم التفضيل وأفعل التعجب

ادعينا خلال هذا البحث أن صيغة المبالغة تشبه اسم التفضيل وأفعل التعجب، فلنسلط الضوء على المسألة أكثر نقارنها بهما. تختلف صيغة المبالغة المركبة عن اسم التفضيل وأفعل التعجب في الوزن والمعنى الوصفي الذي تؤديه وفي الاستعمال أيضاً، لكنّ كلاً منهما مشتق صرفي له معنى الصفة وليس الموصوف، ويتشابهان في المواضع التالية:

---

[١]- شوقي ضيف، **الفنّ ومذاهبه في النثر العربي**، ص ٢٤٩.

[٢]- أبو عمرو الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج١، ص١٠٢.

[٣]- حنا الفاخوري، **الجامع في تاريخ الأدب العربي– الأدب القديم**، ص ٩١٦.

١. كلاهما، (صيغة المبالغة من جهة وأفعل التفضيل والتعجب من جهة أخرى) عندما يتعذّر استخدام الوزن والاشتقاق، يلجأ للتركيب؛ التركيب الإضافي اللفظي في صيغة المبالغة والتركيب الاسمي– التمييزي في اسم التفضيل، وهو أسلوب فرعي، وكلاهما يكون فيهما الجزء الثاني من التركيب مصدراً للفعل المعيّن، بينما يكون الجزء الأول من التركيب وصفاً من جذر واحد من الأفعال الدالة على الكثرة، نحو: (كثر، شدّ، وفر، غزر، أو فعل بمعناها...). والاختلاف الوحيد بينهما هو نوع التركيب وإعراب المصدر الذي هو **مضاف إليه** في صيغة المبالغة المركبة، و**تمييز** في اسم التفضيل، و**مفعول به** في التعجب. لاحظ الأمثله التالية.

- اسم التفضيل: الرزُّ أكثرُ استعمالاً في طعامِك اليوميّ.
- أفعل التعجب: ما أكثرَ استعمالَك للرزَّ في طعامِك اليوميّ.
- صيغة المبالغة المركبة: أنت كثيرُ الاستعمالِ للرزّ في طعامك اليوميّ.

وعليه يمكن الاستنتاج أنّ الأبنية الثلاثة لكل منها صيغتان: بسيطة ومركبة.

٢. كلاهما، صيغة المبالغة واسم التفضيل، يشتركان في البناء، حيث يتمّ بناء اسم التفضيل من فعل أو مصدر متصرّف، تام، معلوم، مثبت، وقابل للمفاضلة والمقارنة، أي أنّ كون الفعل أو المصدر ثلاثياً متعدياً ليس شرطاً أصلياً لصياغة اسم التفضيل. وكذلك الحال في صيغة المبالغة، فإنّ الشروط الخمسة السالفة كافية لبناء صيغة المبالغة، إذ إنّ وجود صيغة المبالغة المركبة يُغني عن شرط كون الفعل أو المصدر ثلاثياً. وذلك بسبب أنّ صيغة المبالغة المركبة تُستعمل للمصادر والأفعال اللازمة وللأفعال والمصادر المتعدية، وكذلك سماح المجمع العلمي المصري للغة العربية ببناء جميع أنواع صيغ المبالغة البسيطة بشكل قياسي من الفعل الثلاثي، لازماً كان أو متعدياً[١]، حيث انتفى شرط التعدية الذي جاء في أكثر الكتب النحوية كشرط أصليّ لبناء اسم التفضيل وبقية الصيغ.

٣. تخرج بعض صيغ اسم التفضيل وبعض صيغ المبالغة البسيطة عن معناها واستعمالها الأصليين، أي التفضيل والمبالغة وتأخذ معنى وصف عاديّ[٢].

نقد شروط بناء نوعي البسيط والمركب من صيغة المبالغة

[١]- خالد العصيمي، **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص٤٧٧-٤٨٠.

[٢]- عباس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٢٦٢ وص ٢٧٠. ومن أمثلة المبالغة بمعنى الوصف العادي (ظلاّم) في الآية القرآنية "ومارَبُّك بظلامٍ للعبيد" (فصّلت:٤٦) و(ظلوم) في البيت التالي: وكلٌّ جمالٍ للزولِ مآلُهُ وكلٌّ ظلومٍ سوف يُبلى بظالمِ.

وضع علماء الصرف والنحو القدماء ثلاثة شروط لبناء صيغة المبالغة البسيطة من فعل (أو مصدر)، هي أن يكون ثلاثياً متعدياً يقبل المقارنة. فالسيوطي، مثلاً، يقول: "إنّ دلالة صيغة ما على المبالغة تكون قابلة للاستعمال فقط إذا دلّت على الكثرة والمقارنة، فـ (موّات) و (قتّال زيدٍ) ليسا صحيحين"[1]، وتبعه الصبّان في ذلك الشرط[2].

ويذكر عباس حسن أنّ صيغ المبالغة القياسية (الأوزان الخمسة المشهورة، فعّال ومِفعال وفعول وفعيل وفَعِل، أي ما اصطلحنا عليه صيغ المبالغة البسيطة)، تُصاغ، فقط، من مصدر أو فعل ثلاثيّ متصرّف متعدٍّ قابل للزيادة والمفاضلة[3]. وهكذا نرى أنه يصرّح بأربعة شروط فقط.

ويذكر خالد عصيمي، مؤلف كتاب (القرارات النحوية والتصريفية) القيّم، في هذا المجال، أنّ المجمع العلمي المصري للغة العربية قد أقرّ بأنّ صياغة كافة أبنية المبالغة من الأفعال الثلاثية المتعدية واللازمة قياسية، ولكنّه هو نفسه، في دراسته وتقويمه لقرار المجمع هذا، لا يعتبره صحيحاً ويذكر لرأيه عدة أدلة؛ الدليل الأول أنّ علماء من مثل ابن أبي الربيع وكمال باشا يعتبرون صيغ المبالغة [البسيطة] سماعية. والدليل الثاني أنّ الدكتور عادل الثُّبيتي، في دراسة له تحت عنوان (صيغ المبالغة بين القياس والسماع)[4]، يرى أنّ صيغ المبالغة في اللغة العربية تختلف من حيث معدل استعمالها وكثرة مجيئها في اللغة العربية. والدليل الثالث أنّ اشتراط العلماء التعدية هو ضروري من أجل تشخيص وتمييز الأوزان المشتركة بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة[5].

إذن يمكننا القول، في معرض تقويمنا للشروط السالفة، إنّ شرط المفاضلة هو شرط مهمّ لأنّ صيغة المبالغة، في جوهرها وماهيتها، تقتضي المفاضلة، ولذا نرى أنّ الباحثين في مجال الصرف والنحو، قدماء ومعاصرين، متفقين في هذا المجال. وكذلك اتفقوا على شرط كون الفعل ثلاثياً في أبنية المبالغة البسيطة، وذلك لأنّ أوزان أبنية المبالغة هذه قد وُضعت في الأساس لصياغة أبنية المبالغة من فعل (أو مصدر) ثلاثيّ.

---

[1] **همع الهوامع**، ج٥، ص ٨٧.

[2]- **حاشية الصبّان**، ج٢، ص٩١٠.

[3]- **النحو الوافي**، ج٣، ص٢٦٠و٢٦٩.

[4]- **بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها**، ج٢، ص٨٤-٨٥.

[5]- **القرارات النحوية والتصريفية**، ص٤٧٨-٤٨٠.

وحول كون الأوزان الخمسة قياسية، يجب القول إنّ مجمع اللغة العربية القاهري قد اتخذ ذلك القرار من أجل تيسير تعليم اللغة العربية، وكان من الأجدر أن يعتبر أكثر تلك الأوزان استعمالاً، أي **فعّال**، قياسياً فقط وليس الأوزان الأربعة الباقية.

وحول شرط التعدية، يمكننا أن نقول إنّ دليل علماء الصرف والنحو في التفريق بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة وتمييزهما منطقي ومقبول. وبغضّ النظر عن ذلك، فإنّ الأمثلة التي جاءت في هذه المقالة دلّت على أنّه يمكن بناء صيغة المبالغة من فعل (أو مصدر) لازم عن طريق التركيب، أي صيغة المبالغة المركبة. كما أنّ كون الفعل تاماً ومعلوماً ومثبتاً، كشروط لبناء صيغة المبالغة، قد اعتبرت شروطاً ضرورية لبناء اسم التفضيل وفعلي التعجب، لكنه، بما أن هذه الشروط هي شروط عامة مشتركة لبناء الأوصاف الأربعة المشتقة المعلومة (اسم الفاعل واسم التفصيل والصفة المشبهة وصيغة المبالغة)، فإنّه يبدو أنّ أحداً لم يصرّح بها لبناء صيغة المبالغة في موضع ما، بما فيه هذا الموضع. المسألة هي أنّ هذه الشروط الثلاثة، رغم أنّها شروط عامة، إلاّ أنها ضرورية، وكان من الأفضل أن يُشارَ إليها لتكميل شروط بناء صيغة المبالغة.

وخلاصة القول أنّ كون الفعل تاماً، ومبنياً للمعلوم[١]، ومثبتاً، ومتصرِّفاً، وقابلاً للمفاضلة، خمسة شروط ضرورية لبناء كلتا الصيغتين البسيطة والمركبة للمبالغة.

لكنّ شَرطَيْ كون الفعل ثلاثياً ومتعدياً ضروريان لبناء النوع البسيط من المبالغة فقط، حيث رأينا، من خلال الأمثلة، أنّ صيغة المبالغة المركبة يمكن بناؤها من الفعل اللازم ومن الفعل المتعدّي، ومن الفعل الثلاثي ومن الفعل غير الثلاثي على السواء.

الخاتمة

يمكننا، مما مرّ، استخراج النتائج التالية:

١. إنّ استعمال أهل العربية، ومعاجم اللغة العربيه والفارسية، وأمثلة صيغة المبالغة المركبة الكثيرة التي تم استخراجها من النصوص العربية، خاصة المعاصرة منها، وكون أوزان المبالغة البسيطة أو الأصلية سماعية، وعدم ورود صيغة للمبالغة البسيطة لكافة المصادر والأفعال المتصرفة والتامة في العربية، وأوجه التشابه الموجودة بين اسم التفضيل ونوعَيْ صيغة المبالغة؛ البسيطة والمركبة، كلّها تدلّ على وجود صيغة مركبة للمبالغة في اللغة العربية وفي الصرف العربي، لكنّ النحاة المتقدمين والمتأخرين، بسبب عدم

---

[١]- الوصف المشتق المبني للمجهول الوحيد في الصرف العربي هو اسم المفعول.

قيامهم بدراسة كافة التراكيب من كافة النواحي، قد غفلوا عن إدخال تلك الصيغة المركبة للمبالغة في درس الصرف.

٢. إنّ شروط بناء صيغة المبالغة بنوعيها البسيط والمركب واسم التفضيل واحدة (فالفعل يجب أن يكون: متصرفاً، تاماً، مبنياً للمعلوم، مثبتاً، قابل للتفاضل)، وعليه فإنّ شرط كون الفعل ثلاثياً ومتعدياً لم يعد لازماً لبناء صيغة المبالغة، لأننا نستطيع، عن طريق التركيب، أن نبني صيغ مبالغة من غير الثلاثي ومن الفعل اللازم.

٣. صيغ المبالغة المركبة أكثر استعمالاً من الصيغ البسيطة لها، إذ استفادت اللغة العربية من تلك الصيغ في كافة المواضع التي يتعذّر فيها استعمال الوزن والاشتقاق (الصيغ البسيطة للمبالغة)، بل إنّ صيغ المبالغة المركبة يمكن استعمالها بدل الصيغ البسيطة كما كان الأمر كذلك في اسم التفضيل المركب وفي أفعل التعجب المركب.

٤. هناك صيغة أو تركيب يشبه تركيب صيغة المبالغة المركبة يتكون من صفة تدلّ على الكثرة ومضاف إليه، والفرق الوحيد بين التركيبين هو أنّ المضاف إليه في صيغة المبالغة المركبة مصدر والمضاف إليه في صفة الكثرة المركبة اسم عادي، مفرد أوجمع.

٥. إنّ وجود صيغة مبالغة مركبة يقوي كون صيغ المبالغة البسيطة سماعية وليست قياسية، حيث إنّ صيغ المبالغة البسيطة غير متساوية من حيث كثرة استعمالها.

٦. إنّ واحداً من الاختلافات بين صيغتي المبالغة المركبة والبسيطة هو أنّ أوزان صيغ المبالغة البسيطة تختلف في درجة المبالغة عن بعضها البعض الآخر، فيما لا نجد هذا الاختلاف في الدرجة في صيغة المبالغة المركبة بسبب وحدة أسلوب البناء فيها.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

١. القرآن الكريم.

٢. الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى. **الموازنة بين أبي تمام والبحتري**، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، دون معلومات.

٣. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين ابن مالك. **شرح ألفية ابن مالك**، (د. ط)، طهران: ناصر خسرو، ١٣٦٢ش.

٤. ابن يعيش، موفق الدين. **شرح المفصل**، تحقيق وشرح الشواهد لأحمد السيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، (د. ط)، القاهرة: المكتبة التوفيقية، (د. ت).

٥. الأسمر، راجي. **المعجم المفصل في علم الصرف**، الطبعة الأولى، بيروت: دارالكتب العلمية، ١٩٩٣م.

٦. البستاني، فؤاد أفرام وآخران. **المجاني الحديثة**، طبع بالأفسيت، قم: ذوي القربى، ١٩٩٨م.

٧. ترزي، فؤاد. **الاشتقاق**، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٥م.

٨. الجاحظ، عمرو بن بحر. **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، (د. ط)، بيروت: دار الجيل، (د. ت).

٩. حسن، عباس. **النحو الوافي**، طبع بالأفسيت، طهران: ناصر خسرو، (د. ت).

١٠. حسين، طه. **الأيام**، (د. ط)، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، (د. ت).

١١. حلواني، محمد خير. **المغني الجديد فى علم الصرف**، (د. ط)، بيروت: دار الفكر العربي، (د.ت).

١٢. دسوقي شتا، إبراهيم. **المعجم الفارسي الكبير**، (د. ط)، القاهرة، مكتبه مدبولي، ١٩٩٢م.

١٣. الزيات، أحمد حسن. **تاريخ الأدب العربي**، الطبعة الثامنة والعشرون، بيروت: دارالثقافة، (د. ت).

١٤. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، (د. ط)، بيروت: دار التاريخ، (د. ت).

١٥. السيوطي، جلال الدين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.

١٦. الصبّان، محمد بن علي. **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (د. ط)، بيروت: دارالفكر، ٢٠٠٩م.

١٧. ضيف، شوقي. **تاريخ الأدب العربي– العصر العباسي الأول**، الطبعة السادسة، القاهرة: دار المعارف، (د. ت).

١٨. ـــــــــــــ. **الفن ومذاهبه في النثر العربي**، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة: دارالمعارف، (د. ت).

١٩. طبيبيان، سيد حميد. **فرهنگ فارسی– عربي فرزان**، تهران: فرزان روز، ١٣٧٨ش.

٢٠. عباده، محمد إبراهيم. **الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية**، الإسكندرية: منشأة المعارف، (د.ت).

٢١. عباس، إحسان. **تاريخ الأدب الأندلسي– عصر سيادة قرطبة**، الطبعة الأولى، عمّان (الأردن): دار الشرق، ٢٠٠١م.

٢٢. عبد الغني، أيمن أمين. **الصرف الكافي**،الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٢٣. العصيمي، خالد. **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، (د. ط)، الرياض: دار التدمرية، وبيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٣م.

٢٤. الغلاييني، مصطفى. **جامع الدروس العربية**، الطبعة الثانية، طهران: ناصر خسرو، (د. ت) (طبع بالأفسيت على الطبعة العاشرة للمطبعة العصرية ١٩٦٨م).

٢٥. الفاخوري، حنّا. **الجامع في تاريخ الأدب العربي– الأدب القديم**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٦م.

٢٦. فروخ، عمر. **تاريخ الأدب العربي**، الطبعة الخامسة، بيروت: دارالعلم للملايين، ١٩٨٥م.

٢٧. المبرِّد، أبو العباس. **المقتضب**، تحقيق محمد عضيمة، (د. ط)، بيروت: عالم الكتب، ٢٠١٠م.

٢٨. مصطفى، إبراهيم وآخرون. **المعجم الوسيط**، (د. ط)، إستانبول: دار الدعوة، (د. ت).

٢٩. معلوف، لويس. **المنجد في اللغة**، الطبعة الثلاثون، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٨م.

المقالات:

١. إسماعيلي طاهري، إحسان. "**نگاهی دیگر به اسم تفضیل عربی**"، مجله ی دانشکده ی علوم انسانی دانشگاه سمنان، شماره‌ی۲، تابستان وپاییز ۱۳۸۱.

٢. عيد، جمال عبد ناصر. "**درجات الوصف بالصيغة**" مجله علوم اللغة، العدد ٤٦، سنة ٢٠٠٩م، ص ٥٧-٩٩.

٣. الهندي، أحمد إبراهيم. "**في صيغ المبالغة وبعض صورها في العربية**". مجلة علوم اللغة، العدد ٢٧، لسنة ٢٠٠٤.